المحور الثاني: الاتجاهات الحديثة للتكتلات الاقتصادية الاقليمية

المحاضرة السادسة: مستويات التكامل الاقتصادي الاقليمي.

مستويات التكامل الاقتصادي الاقليمي:

- الاتحاد النقدي
- الاتحاد الاقتصادي
- السوق المشتركة
- الاتحاد الجمركي
- منطقة التجارة الحرة
- اتفاق الشراكة
- ترتيبات التجارة التفضيلية

يمكن بيان أهم مراحل التكامل الاقتصادي التي تتدرج بين التخفيض المتبادل للتعريفات الجمركية على سلعة معينة بين عدد من الدول، والتحرير الكامل للقيود التجارية مع تنسيق السياسات الاقتصادية وإصدار عملة موحدة، تبعا للظروف التي تمر بها الدول التي ترغب في التكامل على النحو التالي:

-
-
-
-
-
-
- ترتيبات التجارة التفضيلية

تتمثل ترتيبات التجارة التفضيلية في مجموعة الاتفاقيات التي تعقدها دول معينة بهدف تبادل منح المزايا التجارية فيما بينها لتشجيع التبادل التجاري بتخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية التي تخضع لها المبادلات التجارية فيما بينها دون أن يمتد إلى إلغاءها كلية، ويتميز النظام التفضيلي بما يلي:

- يشمل هذا النظام المعاملة التفضيلية الجمركية بالنسبة للسلع فقط ولا يشمل الجانب النقدي.
- للدول الأعضاء في هذا النظام الحق في صياغة ورسم نمط سياستها الجمركية وغير الجمركية دون الخضوع لإجراءات مشتركة مع باقي الدول الأعضاء

هو اتفاق بين مجموعة من الدول عادة تكون ذات تقارب جغرافي يحدد فيه الحقوق والالتزامات الاقتصادية وفق عقد شراكة يحتوي على مجموعة من البنود تؤطر المعاملات التجارية بالاساس وكذا الجوانب الاجتماعية المشتركة بين هذه الدول. وما يمكن تأكيده هنا أن الاجراءات المعتمدة ليس اجراءات عميقة تمس الأسس التي يقوم عليها كل اقتصاد من الاقتصادات محل الاتفاق

تعتبر منطقة التجارة الحرة هي المرحلة الثانية من مراحل التكامل الاقتصادي بل أن هناك من الاقتصاديين من يرى أن يبدأ التكامل الاقتصادي بمنطقة التجارة الحرة وهذا راجع لبساطة الإجراءات والترتيبات التكاملية التي تتخذها الدول الأعضاء في النظام التفضيلي. وتلتزم الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة بإلغاء الضرائب الجمركية وغير الجمركية المفروضة على السلع المتبادلة فيما بينها، على أن تحتفظ كل من هذه الدول بتعريفاتها الجمركية إزاء الدول غير الأعضاء في المنطقة

أهم الانتقادات الموجهة إلى منطقة التجارة الحرة هو ما قد تسببه من انحرافات في هياكل الإنتاج والتجارة للدول الأعضاء من إجراءات عمليات إعادة التصدير، حيث يزيد احتمال تسرب بعض المنتجات الأجنبية المنشأ إلى داخل المنطقة ولتفادي مثل هذه الصعوبات اعتمدت عدة قواعد لتنظيم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء من بينها:«قواعد المنشأ» لتحديد منشأ السلعة فيما إذا كانت لإحدى الدول الأعضاء في المنطقة أو يتم استيرادها من الخارج، كذلك اعتماد ما يسمى: الضرائب التعويضية التي تفرض على الواردات المعاد تصديرها كوسيلة لإزالة الفوارق في التعريفات الجمركية.

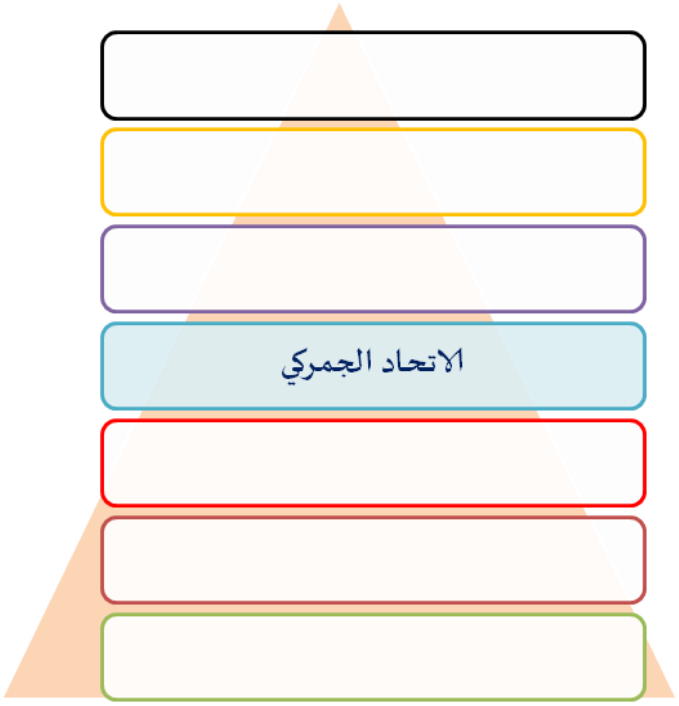

يشكل الاتحاد الجمركي درجة أكثر تقدما في درجات التكامل الاقتصادي، حيث يشتمل على إلغاء الرسوم الجمركية وغير الجمركية فيما بين الدول الأعضاء وهو يمائل في ذلك منطقة التجارة الحرة، وكذلك يتضمن الاتحاد الجمركي تطبيق تعريفة موحدة تجاه العالم الخارجي، وتحل هذه التعريفة محل التعريفات الخاصة بكل دولة عضو يتم صياغتها على أساس معادلة متفق عليها بين جميع دول الاتحاد، وأهمية هذا النموذج تتمثل فيما يلي:

1 – حرية انتقال السلع والخدمات بين الدول الأعضاء في الاتحاد دون قيود.

2- توحيد القيود الإدارية والجمركية تجاه الدول غير الأعضاء في الاتحاد.

3- يتم تنسيق السياسات التجارية فقيما يخص وضع التعريفة الجمركية الموحدة حسب جداول زمنية.

4- توزيع إيرادات الجمارك بين الدول الأعضاء في الاتحاد بنسبة خاصة يتم الاتفاق عليها حسب جداول زمنية.

5- زيادة الكفاءة الإنتاجية وخلق روح المنافسة مع إمكانية خلق فرص استثمار جديدة نتيجة اتساع حجم السوق

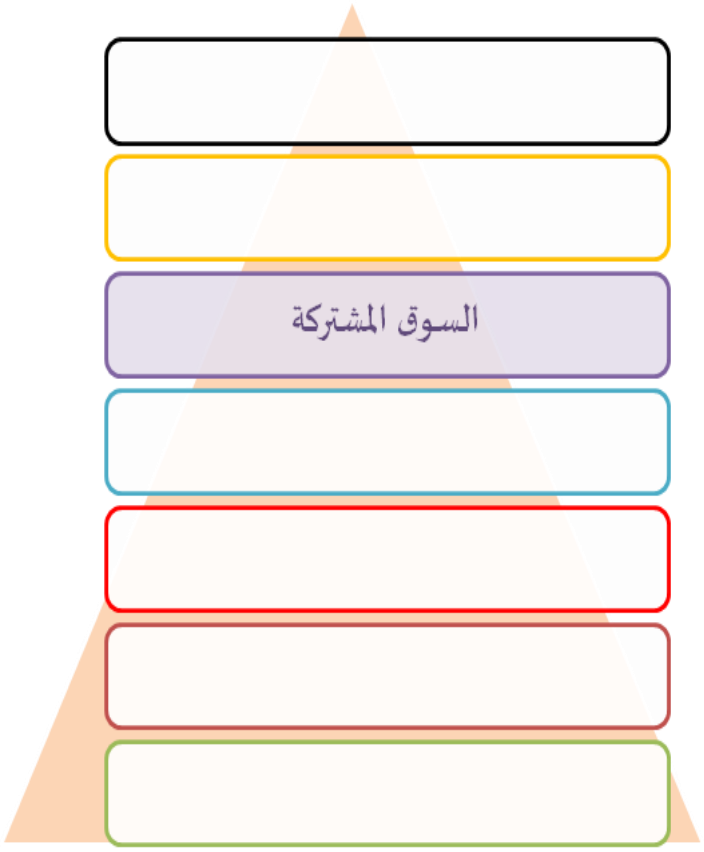

وهي مرحلة أعلى من الاتحاد الجمركي وتتضمن انتقال عناصر الإنتاج (العمل، رأس المال) بين الدول الأعضاء إضافة إلى حرية انتقال السلع والخدمات وتوحيد التعريفة الجمركية تجاه العالم الخارجي.

ويمكن لعنصري العمل ورأس المال الانتقال بين الدول الأعضاء بنفس الحرية التي تنتقل بها السلع والخدمات طالما التزم العاملون وأصحاب رؤوس الأموال بقواعد الإقامة والقوانين والإجراءات المنظمة لاستخدام العمل ورأس المال في الدول المستقبلة، إضافة إلى أن دول السوق المشتركة تعمل بالتشاور فيما بينها ولكن دون أن يرقى ذلك إلى مستوى الالتزام التام على توحيد سياساتها الخاصة بكافة أشكال علاقاتها الاقتصادية الدولية، يضاف إلى ذلك تنسيق سياساتها الاقتصادية الداخلية على نحو يخدم تفعيل السوق المشتركة وتحقيق أهدافها

بجانب ترتيبات السوق المشتركة، فإنه يوجد أيضا تنسيق للسياسات المالية، الصناعية، النقل، والسياسات الإقليمية للدول الأعضاء، حيث تلتزم الدول الأعضاء بتحقيق التوافق والانسجام بين سياساتها وإلغاء كافة الجوانب التشريعية والتنفيذية التي من شأنها التمييز بين السلع والخدمات وعوامل الإنتاج في حركتها بين الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي

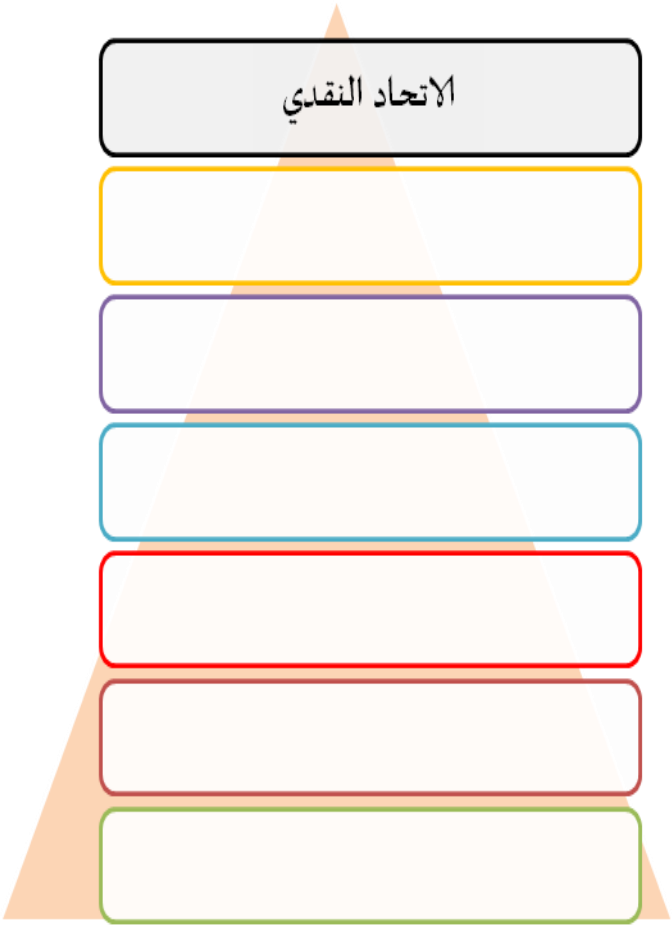

يتمثل في مجموعة من الترتيبات تهدف إلى تسهيل المدفوعات الدولية وذلك بإحلال عملة واحدة محل عملات الدول الأعضاء في المنطقة النكاملية، وهو دليل على وصول الدول الأعضاء إلى الاندماج الاقتصادي الكلي لأن قيام مراحل النكامل الاقتصادي السابقة وما تتطلبه من تحرير التجارة السلعية وانتقالات عناصر الإنتاج تخلق مشكلات نقدية قد تعيق قدرة هذه المراحل على تحقيق الأهداف المرجوة، ويرى الاقتصاديون أن هذا النكامل النقدي يمر بعدة مراحل حتى نصل إلى خلق عملة موحدة بين الدول الأعضاء وهذه المراحل هي:

1- التعاون بين الدول الأعضاء على إزالة القيود على المعاملات النقدية بجميع أنواعها وتحقيق حرية حركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.

2- القيام بتنسيق السياسات النقدية والمالية بين الدول الأعضاء وذلك لتحقيق درجة عالية من التقارب الاقتصادي بين هذه الدول.

3- قيام بنك مركزي كسلطة لإصدار العملة الموحدة والإشراف على التعامل بها داخل هذا التكتل، ووضع السياسات النقدية الموحدة بما يحافظ على قوة واستقرار هذه العملة الموحدة.

ويمكن إيجاز أهداف الوحدة النقدية في الآتي:

1- إزالة عقبات تقلبات أسعار الصرف والمخاطر المترتبة عنها.
2- تخفيض الأعباء المرتبة على توفير النقود لدعم حجم الاحتياطات النقدية السائلة المطلوب الاحتفاظ بها وذلك عن طريق تقليل حجم تلك الاحتياطات فيما بين الدول الأعضاء.
3- تحقيق كيان نقدي مؤثر في الاقتصاد العالمي وتحقيق ثقل اقتصادي وسياسي للدول الأعضاء في العلاقات الاقتصادية والسياسية للعالم.

إلا أن الوصول إلى هذه الأهداف يصطدم بالعديد من المشاكل التي تخلقها الوحدة النقدية وفي مقدمتها مشكلة التخوف من التنازل عن العملة الوطنية كرمز للسيادة الوطنية، وسلب الدولة من وسيلة فعالة للتحرك باستخدامها في علاج الأزمات الاقتصادية من خلال السياسة النقدية، حيث أنه في حالة الوحدة النقدية تنتقل السياسة النقدية من حيث وضع أو صياغة أهدافها ووسائل تحقيقها إلى سلطة فوق وطنية تأخذ شكل البنك المركزي، أيضا فإن الوحدة النقدية تمنع الدولة من استخدام أسلوب التأويل بالتضخم الذي تستخدمه العديد من الدول لعلاج عجز الموازنة العامة.